مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الرابع – العدد الثاني
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.4 , No.2)
April 2021

تطور النمو الاقتصادي ومؤشرات التوازن الخـــــارجي في الاقتصاد الليبي : وطبيعة العلاقة بينهما خـــــلال الفترة 1986 – 2017

د.علي منصور عطية / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة اجدابيا
أ.محمود احمد حسين / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طبرق
أ.اروي خيرالله الجالي / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طبرق

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة الي تسليط الضوء علي تطور النمو الاقتصادي و المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي و اهم مؤشرات التوازن الخارجي المتمثل في الصادرات و الواردات في ليبيا خلال الفترة 1986 – 2017 , بالإضافة إلي تحديد وتحليل العلاقة بين مؤشرات التوازن الخارجي و التطور النمو الاقتصادي في ليبيا ,وتبحث مشكلة الدراسة في تحديد طبيعة العلاقة بين التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات التوازن الخارجي، والعلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة علي البيانات الرسمية والدولية, كما استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية اللازمة لتقدير المؤشرات والعلاقات الاقتصادية الخاصة بموضوع الدراسة، حيث تم استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي و التحليل القياسي, حيث تم قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج (ARDL) حيث توصلت الدراسة إلي أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وذلك كما تشير تقديرات علاقة التكامل المشترك ، كما أظهرت النتائج أن لصادرات ذات دلالة معنوية اى إن لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. وأشارت الدراسة إلى العديد من التوصيات من أهمها تركيز الدولة على تنوع وزيادة الصادرات من السلع والخدمات التي لها تأثير ايجابي علي زيادة معدل النمو الاقتصادي المتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: التوازن الخارجي، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، السلاسل الزمنية، الاقتصاد القياسي.

Abstract

The aim of the study is to highlight the development of economic growth reflected in the GDP and the external balance indictors of Libya's exports and imports over the period 1986-2017. In addition, it identifies and analyzes the relationship between the external balance indicators and the development of economic growth in Libya. The issue of the study deals with assessing the essence of the relationship between the developments in GDP and external balance indicators, and the relationship between the variables of the study. The study relied on international and official data. Descriptive and quantitative statistical methods were also used in the analysis to estimate the economic indicators and relationships of the study subject. Both Descriptive and empirical methods were used, where a model (ARDL) was used to quantify and evaluate the relationship between external balance indicators and economic development.. The study concludes that, as shown by the estimates of the integration relationship, there is a long-term relationship between the study variables. The findings have also shown that exports are significant, indicating that they have a positive impact on GDP at constant prices. One of the most important recommendation of the study is diversifying and increasing exports of goods and services that have a positive impact on the rate of economic growth that represented in the GDP.

Key words: external balance, gross product, exports, imports, Time series, econometrics,
JAL:F10,E23,F00,C22,C59

المقدمة:

اتسم المناخ الاقتصادي في ليبيا في هذه الفترة بمجموعة من الخصائص أهمها استمرار اعتماد الاقتصاد علي مورد وحيد وهو النفط، وارتفاع معدل الواردات إلى الصادرات، وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وضعف دور القطاع الخاص(عبدالكريم، نصر خالد، 2019، ص ص 68-69)،وتعدد أسعار الصرف، وغياب سوق الأوراق المالية، وضعف كفاءة التقنية المستخدمة، وقصور إدارة الموارد البشرية، وقصور التنظيم الإداري، واستمرار ازدواجية دور مصرف ليبيا المركزي كمراقب ومالك للمصارف التجارية، وقد شهدت هذه الفترة اتخاذ إجراءات تستهدف معالجة نواحي الاختلال السابق والجدول وكان من أبرزها التغيرات في قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لعام 1993 ويتضمن السماح بفتح مصارف محلية جديدة والسماح أيضاً للمصارف الأجنبية بفتح فروع ومكاتب تمثيل لها في ليبيا(مصرف ليبيا المركزي، 2010، ص 7) ومن خلال الجدول (1) سوف نهتم بتحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات التوازن الخارجي وأهم التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1986 – 2017م).

مشكلة الدراسة

من خلال ما سبق في المقدمة تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل الآتي: ماهية العلاقة بين التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي والمؤشرات التوازن الخارجي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1986-2017؟

أهمية الدراسة

تظهر بوضوح الأهمية العلمية للدراسة أيضا بالنظر إلى الاختلاف بين طبيعة التطورات للناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات التوازن الخارجي كأحد مكونات النمو بالإضافة إلى التباين الملحوظ لتأثير الصادرات عن الواردات على النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤثر الأول على النمو من جانب الطلب، بينما يؤثر الثاني علي النمو من جانب العرض.

فرضيات الدراسة

تبحث الدراسة بصفه عامة في فرضية ان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1986-2017. وتتفرع من هذه الفرضية عدة فرضيات كالتالي:

1. تساهم الصادرات من السلع والخدمات في زيادة النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.
2. تخفض الواردات من السلع والخدمات من قدرة النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

أهداف الدراسة

1. التعرف على الواقع الاقتصادي من خلال تسليط الضوء علي أهم التطورات الزمنية للنمو الاقتصادي ومؤشرات التوازن الخارجي.
2. تحليل وقياس العلاقة طبيعة العلاقة بين مؤشرات التوازن الخارجي و النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية اللازمة لتقدير المؤشرات والعلاقات الاقتصادية الخاصة بموضوع الدراسة، حيث تم استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي حيث تقوم الدراسة من خلال البيانات المحلية والدولية بتحليل

التطورات الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات خلال الفترة (1986 -2017م)، واستخدام القياس باستخدام أسلوب ARDL للوصول الى نتائج تتعلق بطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة،وبغية تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيم الدراسة كالتالي :

أولا: الدراسات السابقة .

ثانيا: تحليل تطورات النمو الاقتصادي ومؤشرات التوازن الخارجي في ليبيا.

ثالثا: تحليل العلاقة بين مؤشرات التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في ليبيا.

رابعاً: النتائج والتوصيات .

أولاً: الدراسات السابقة:

قامت دراسة (Bakari, S., &Mabrouki, M,2017) بتحليل العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في بنما حيث تما اختبار البيانات السنوية للفترة مابين 1980 الي 2015 باستخدام تحليل التكامل المشترك Johansen لنموذج Vector Auto Regression واختبارات Granger-Causality التي وجدت علاقة سببية قوية ثنائية الاتجاه من الواردات الي النمو الاقتصادي ومن الصادرات الي النمو الاقتصادي بالتالي من خلال هذه النتائج فان الصادرات والواردات ينضرا إليها علي أنها مصدر النمو الاقتصادي في بنما.

هدفت دراسة(ابراهيم، وفاء سعد، 2019)باستخدام نموذج الجاذبية لتحليل التدفقات التجارية السلعية بين دول الكوميسا التي تحتوي علي 19 دولة ومصر خلال فترة الدراسة 2001-2016 باستخدام Panel Data من خلال نموذج الآثار العشوائي, حيث توصلت الدراسة إلي أن هناك تأثير ايجابي لكل من الناتج المحلي الإجمالي لدول الكوميسا والنتاج المحلي الإجمالي لدولة مصر ومعدل صرف علي التدفقات التجارية بين دول الكوميسا ومصر بالإضافة إلي التأثير السلبي للمسافة واللغة والحدود وعدم الاستقرار السياسي والسكان لدول الكوميسا علي التدفقات التجارية بين مصر و دول الكوميسا.

ركزت دراسة Jiying, W., Eric, N., &Adjei, B. K.,2020على تأثير الصادرات و الواردات علي النمو الاقتصادي في بوروندي ولتحقيق هذا الهدف تم اختبار البيانات السنوية للفترة لبن 1989 الي 2018 استخدمت الدراسة Granger Causality and Johansen Cointegration وكذالك اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) and Phillip-Perron (PP) حيث أظهرت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الصادرات والواردات. هذه النتائج تقدم دليل على أن النمو في بوروندي كان مدفوعًا بإستراتيجية الاستيراد التي تودي الي ارتفاع معدل النمو وكذلك يودي الي زيادة عملية التصدير. وبالتالي فان الواردات يُنظر إليها على أنها مصدر النمو الاقتصادي في بوروندي.

اختبرت دراسة Michelis, L., &Zestos, G. K. 2004العلاقة السببية بين الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي في ست دول من الاتحاد الأوروبي (بلجيكا , فرنسا , ألمانيا , اليونان , ايطاليا و هولندا)حيث تم اخذ مجموعة من بيانات السلاسل الزمنية للصادرات , الواردات و الناتج المحلي الإجمالي لفترات زمنية متفاوتة من الخمسينات إلي التسعينات حيث تم تقدير نموذج تصحصح الخطأ VECM إجراء اختبار Granger causality حيث تظهر النتائج أن هناك علاقة سببية من القطاع الأجنبي الي الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول في العينة و أيضا تم إيجاد أدلة قوية علي وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلي

الصادرات والواردات لجميع الدول باستثناء هولندا حيث كان الدليل فيها ضعيف.

هدفت دراسة (طالب ، دليلة، 2015) إلي قياس تأثير الانفتاح التجاري علي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012 و تم استخدام ثلاث مؤشرات لتمثيل الانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات الي ناتج المحلي و مؤشر الواردات إلي الناتج المحلي و مؤشر مجموع الواردات والصادرات الي الناتج المحلي حيث استخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي وتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLSوقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلي أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها اثر سلبي علي النمو الاقتصادي في الجزائر.

ثانيا: تحليل تطورات النمو الاقتصادي ومؤشرات التوازن الخارجي في ليبيا:

أ- تطور النمو الاقتصادي:

ويُعد الناتج المحلى الإجمالي من الدعائم الأساسية التي تكشف التطور الاقتصادي ومسيرته التنموية ومن المعلوم أن نمو الإنتاج الإجمالي يكون عادة غير ذي مضمون إذ أنه كلما زاد التخصص بالنسبة للمشروعات وتعدد مراحل إنتاج السلعة النهائية في مشروعات مختلفة كلما زاد رقم الإنتاج، حيث أن لإنتاج السلعة النهائية في مشروع ما سوف يستخدم كسلعة وسيطة في مشروع آخر ولذلك فإن مقارنة النمو ذات المعنى الاقتصادي إنما يكون بالنسبة للنمو في القيمة المضافة إلى الدخل القومي. وذلك ما يعبر عنه الناتج المحلي الإجمالي الذي هو عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة ضمن حدود السياسية لدولة واحدة خلال فترة زمنية معينة مداها سنة(النمر، نادية سالم، ص 73).

جدول (1) تطور النمو الاقتصادي ومؤشرات التوازن الخارجي في ليبيا للفترة (1986 -2017)

السنة	الناتج المحلى بالاسعار الجارية (بالمليار دينار)	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2010	معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة %	الصادرات من السلع والخدمات بأسعار 2010م	الواردات من السلع والخدمات بأسعار 2010م
1986	6960.7	39.13207	-11.35	27.76	10.59
1999	14075.2	44.99497	0.75	26.25	7.61
2000	17620.2	46.04715	2.34	31.47	8.81
2001	21868.5	46.28278	0.51	26.86	11.60
2010	103292	79.15902	4.32	50.75	21.65
2011	496850	30.65968	-61.27	19.65	8.39
2017	706337	35.02	28.16	19.30	19.95

المصدر: بيانات الأمم المتحدة المتاحة علي الشبكة الدولية للمعلومات (WWW.UN.ORG)

- التقاريرالسنوية ،مصرف ليبيا المركزي، أعداد متفرقة .

- الفترة الزمنية من (1986-2000):

- ومن خلال تحليل بيانات الجدول (1) يلاحظ أن هذه الفترة تميزت باستمرار تدهور معدلات النمو في معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية الناتجة عن انخفاض الناتج النفطي وذلك بسبب انخفاض في أسعاره حيث تراوحت قيمة الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 بين حد أدني بلغ نحو 33.4 مليار دينار ليبي خلال الفترة الأولي من الدراسة 1987 والذي أخذ في التزايد حتى بلغ حده الأقصى عام 1997 وقد مثل حده الأقصى بزيادة تقدر بنحو 109.5 % من متوسط هذه الفترة من الدراسة والذي قدر بنحو 46.3 مليار دينار ليبي.

- شكل (1) الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1986-2000)

- المصدر : 10Eviews

- وكنتيجة عامة للفترة الأولى للدراسة فإن هذه المعدلات ناتجة عن انخفاض في الناتج النفطي بسبب انخفاض كمية النفط المصدرة من جهة، وكذلك بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا خلال هذه الفترة من جهة أخرى، وكما شهدت هذه الفترة ارتفاع مساهمة الناتج النفطي في الناتج المحلى الإجمالي(1).

- **الفترة الزمنية (2001-2017):**

- ويتضح من الجدول رقم 1أن للناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 قد حقق زيادة بلغت 4.08 مليار دينار ليبي سنوياً تعادل نحو 6.6% نمواً سنويا خلال السنوات العشر الأولي من الفترة الثانية (2000-2010) وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة حيث وصل إلى أرقام قياسية وكذلك رفع الحصار المفروض على ليبيا من قبل

(1) والجدير بالذكر: أن اعتماد الاقتصاد الليبي كبير على القطاع النفطي الذي يسهم بنحو 56% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة. للاطلاع على المزيد : قضية مختارة-إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي، **صندوق النقد الدولي**، 2006، ص 6.

المجتمع الدولي، في حين أوضحت الفترة (2011-2017) والتي أشارت أن إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2010 حقق انخفاض بلغ 6.01 مليار دينار ليبي سنوياً يعادل نحو 16.7% تراجعاً سنوياً في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2010م خلال السنوات السبع الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017).

شكل(2) الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا للفترة 2001-2017

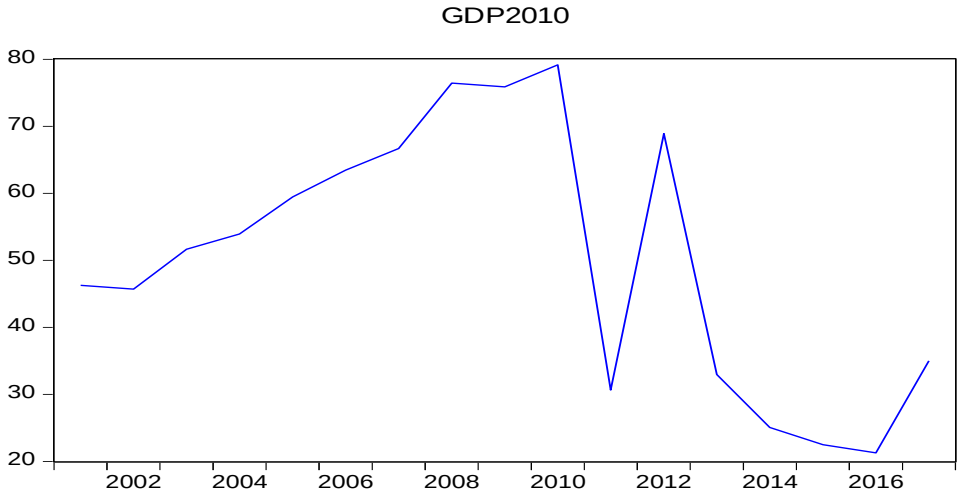

المصدر : باستخدام 10Eviews

وعلى ذلك يمكن القول أن نمو الناتج المحلى الإجمالي يتبع وإلى حد كبير التغيرات الاقتصادية والسياسية أي عندما يتم تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلى الإجمالي فانه انعكاس لاستقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية. ويتأثر كذلك بأسعار الصادرات النفطية وذلك يدل هذا على ارتفاع مساهمة الناتج النفطي في الناتج المحلى الإجمالي والعكس صحيح ولا يقتصر تأثير التطورات الإيجابية والسلبية التي تحددت في قطاع النفط على أثارها المباشرة في الناتج المحلى الإجمالي للاقتصاد الوطني، بل تمتد أثارها وانعكاساتها إلى القطاعات غير النفطية التي تعتمد في تمويلها على العائدات النفطية(مصرف ليبيا المركزي، 2014، ص 62)، حيث إنّ قطاع النفط يعتبر ممولا رئيسياً للنشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية.

ب- تطورات مؤشرات التوازن الخارجي:

يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني تجاه باقي الاقتصادات، كما يمكن وضع المفهوم لميزان المدفوعات بأنه عبارة عن سجل محاسبي منتظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى وذلك خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة(مهران، حسني، ص28).

(1) صادرات السلع والخدمات:

ان الاعتماد الكبير والمتزايد على الإيرادات من الصادرات النفطية سوف يؤدي حتماً إلى تذبذب وعدم استقرار الدخل من العملات الصعبة، والتي يستخدمها الاقتصاد الوطني في سد الاحتياجات المحلية من السلع الاستهلاكية الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج، ويتم تفسير ذلك من خلال العوامل المؤثرة في الطلب على النفط الذي يتأثر بالطلب العالمي، واحتياجات التنمية في الدول النفطية الأخرى، وغير ذلك من عوامل تكنولوجية وسياسة واقتصادية، وبالنظر إلي السمة الريعية للاقتصاد الليبي لأن أسعار الصادرات خاصة النفطية

تمثل سبباً مهماً في التأثير على برامج التنمية، وأيضاً مؤشراً مهما للتوازن الخارجي، ففي منتصف الثمانينيات عندما أدى فائض العرض من النفط في السوق العالمية إلى انخفاض أسعاره إلى حد الانهيار، وهو ما انعكس على الفترة الأولي من الدراسة (1986 – 2000)، ولقد أدى هذا الانخفاض في أسعار النفط إلى تراجع إيرادات تصدير النفط الخام إلى الحد الذي عجزت فيه الدولة عن القيام بأعباء العملية التنموية(مهنى، مريم عيسى،2016، ص ص 82-83).

- الفترة الزمنية (1986-2000):

وخلال الفترة الأولي من الدراسة يتضح من البيانات الواردة بالجدول (3) أن متوسط قيمة صادرات السلع والخدمات قد تراوحت بين 23.6 مليار دينار ليبي كحد أدني خلال الفترة الأولي من الدراسة (1986-2000) والتي أخذت في التزايد المضطرد حتي بلغ عام 1997 كحد أعلى نحو 116.3 % من المتوسط خلال فترة الدراسة والذي تقدر بنحو 33.49 مليار دينار ليبي كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل(3) صادرات السلع والخدمات في ليبيا خلال الفترة 1986-2000

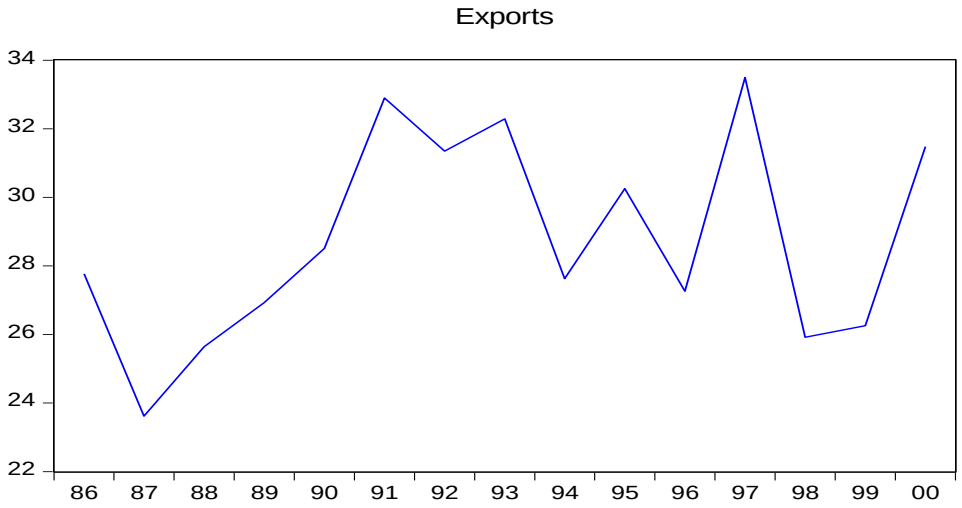

المصدر: برنامج 10Eviews

شكل(4) صادرات السلع والخدمات في ليبيا خلال الفترة 2001-2017

المصدر: برنامج 10Eviews

-الفترة الزمنية (2001-2017):

وبدراسة الاتجاه الزمني لقيمة الصادرات من السلع والخدمات للفترة الثانية من الدراسة (2001-2017) حيث يتضح من نتائج التحليل بالجدول إلي إن فترة ما قبل أحداث 2011 والتي يلاحظ منها أن قيمة صادرات السلع والخدمات بالرغم من أنها مرتفعة، فهي في نفس الوقت غير مستقرة حيث بلغت حوالي 2.58 مليار دينار ليبي سنوياً بمعدل زيادة سنوي قدر بنحو 6.2% نمواً سنوياً في قيمة صادرات السلع والخدمات خلال الفترة الثانية(2000-2010)(وزارة التخطيط،2010، ص ص 1-12).

في حين تشير فترة (2011-2017) والتي يتضح منها أن قيمة صادرات السلع والخدمات حقق انخفاضاً بلغ 3.85 مليار دينار ليبي سنوياً يعادل نحو 16.7% تراجعاً سنوياً في صادرات السلع والخدمات خلال السنوات السبع الأخيرة من الفترة الثانية (2011-2017) (وزارة التخطيط، 2015، ص ص 1-12).

وعند مقارنة هذه النسبة بنظيرتها في الفترة (2001 – 2010) نجد أن معدل الانخفاض ظهر بوضوح طيلة سنوات عدم الاستقرار السياسي للفترة (2011 – 2017).

(2) واردات السلع والخدمات:

استناداً إلي الأرقام التي تضمنها الجدول (1) لقيمة الواردات للفترة الأولي من الدراسة فقد تبين أن متوسط قيمة واردات السلع والخدمات قد تراوح بين حد أدني بلغ نحو 7.6 مليار دينار ليبي خلال الفترة الأولي من الدراسة (1986-2000م) في حين بلغ حده الأقصى بنحو 13.1 % وذلك عام 1991.

- الفترة الزمنية (1986-2000):

بدراسة التطور الزمني العام لواردات السلع والخدمات خلال الفترة الأولي من الدراسة (1986-2000):

شكل (5) الواردات من السلع والخدمات في الاقتصاد الليبي للفترة 1986–2000

المصدر: برنامج 10Eviews

–الفترة الزمنية (2001–2017):

وبتحليل التطور الزمني العام لقيمة الواردات من السلع والخدمات للفترة الثانية (2001– 2017) علي النحو الوارد بالجدول (1) حيث يتبين أن الأرقام التي تشير إلي فترة ما قبل أحداث 2011 التى يتضح منها أن قيمة الواردات من السلع والخدمات قد زادت بنحو 0.97 مليار دينار ليبي سنوياً بمعدل نمو سنوي 5.3% نمواً سنوياً في واردات السلع والخدمات خلال السنوات العشر الأولي من الفترة الثانية (2000–2010)(وزارة التخطيط،2015، ص ص 1–12).

في حين تشير الفترة (2011–2017) والتي يتضح منها أن قيمة الواردات من السلع والخدمات قد انخفضت بمقدار 1.65 مليار دينار ليبي سنوياً بمعدل انخفاض قدر بنحو 16.7% تراجعاً سنوياً في قيمة الواردات من السلع والخدمات خلال السبع سنوات الأخيرة من الفترة الثانية (2011–2017م) وذلك الموضح في الشكل(6).

شكل(6) الواردات من السلع والخدمات في الاقتصاد الليبي للفترة 2001–2017

المصدر: برنامج 10Eviews

ثالثا: تحليل العلاقة بين مؤشرات التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في ليبيا:

أ- توصيف النموذج واختبارات السكون :

تستند مرحلة توصيف النموذج القياسي على منطق النظرية الاقتصادية وأن نموذج الدراسة (العلاقة بين مؤشرات التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي) تستند إلى العلاقة الدالية الآتية إلى أنه تم تقدير هذه العلاقة الخطية بين مؤشرات النمو الاقتصادي وبين النمو الاقتصادي وذلك لتحقيق الغرض الأول من الخطة الدراسية، والمعادلة التالية تمثل الصيغة الرياضية للنموذج القياسي العام الذي تم الاعتماد عليه في تقدير هذه العلاقات بين متغيرات النموذج.

$$y_t = b_0 + \sum b_1 \chi_1 + \sum b_2 \chi_2 + u$$

(y_t) : يمثل المتغير التابع لقيم (النمو الاقتصادي) في السنة t.

(b_0) : هي ثابت الدالة.

(b) : هي ميل الدالة.

(x_{t1}) : تمثل المتغير المستقل للصادرات فترات الإبطاء.

$(x_t 2)$: تمثل المتغير المستقل الواردات فترات الإبطاء.

(u) : متغير عشوائي يعكس كل العوامل الأخرى التي لم تُدرج في النموذج.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقدير العديد من النماذج لنفس المتغيرات المستقلة والتابعة على أساس وجود فترات إبطاء سنه بحسب اختيار النموذج لفترات الإبطاء المناسبة $(t-1), (t-2), (t-3)$ باستخدام نماذج ذات فترات تباطؤ محددة(الفاخري، محمود سعيد،2016،ص 354) ذلك لأن قيم النمو الاقتصادي تتأثر بمؤشرات التوازن الخارجي بقيم في سنوات سابقة(2).

وصف تحليلي لمعطيات الدراسة:

الهدف من الدراسة البحث عن التأثير المتوقع للمؤشرات التوازن الخارجي(للصادرات والواردات) على النمو الاقتصادي.

---

(2) جرت العادة على التفرقة بين نوعين من نماذج المتغيرات المتباطئة، ففي النوع الأول تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع على المجموع المرجح للقيم الحالية والماضية للمتغير المستقل، بالإضافة الى عنصر الخطأ العشوائي ويطلق على هذه النماذج نماذج المتباطئات الموزعة أو نماذج المتغيرات المستقلة المتباطئة.

أما النوع الثاني ففيها تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع على بعض القيم المتباطئة للمتغير التابع نفسه، ويطلق عليها عادة نماذج الانحدار الذاتي.(نفس المرجع السابق)

المتغير المستقل :

- **النمو الاقتصادي وأعتمد في ذلك على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP.**

المتغيرات التابعة:

- التوازن الخارجي وأعتمد في ذلك على رصيد الميزان التجاري NB (وذلك ليكون الميزان التجاري المعبر الحقيقي عن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات عن غيره من مكونات هذا الأخير). صادرات والواردات EXP IMP

سوف يتم اختبار فرضيات الدراسة في ضوء النظرية الاقتصادية،وبذلك تبحث الدراسة في تأثير الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الآجلين الطويل والقصير، إذ يؤثر الميزان التجاري بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الصادرات من السلع والخدمات، وأن مقدار الزيادة المباشرة يكون كبيراً في الناتج بفعل عمل المضاعف. وبذلك يكون اتجاه العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي موجب.

ب- نتائج اختبارات الاستقرارية (السكون) للسلاسل الزمنية:

مما سبق، تمثل تلك المتغيرات التي تعكس حالة العلاقة بين متغيرات التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي، وذلك لكي تتمكن الاختبارات من التوصل إلى نتائج منطقية معبرة عن مشكلة الدراسة، حيث سيتم اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مع قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج (ARDL)، Autoregresive Distribute Lag، حيث تعتمد الدراسة في القياس والتحليل على النوع الأول للنماذج والذي تعتمد القيمة الحالية للمتغير التابع فيه على المجموع المرجح للقيم الحاضرة والماضية للمتغير المستقل، بالإضافة إلي عنصر الخطأ العشوائي ويسمى هذا النوع بنماذج المتباطئات الموزعة أو نماذج المتغيرات المستقلة المتباطئة:

$$y_t = a + \sum_{i=0}^{k} \beta_1 x_{t-i} + u_t$$

1- عرض السلاسل الزمنية :

نبدأ بالتعرف علي الشكل البياني لكل المتغيرات المستخدمة في التحليل والاختبار حيث تظهر الأشكال ألمبينه بصورة واضحة عدم استقرار بعض السلاسل، ولكنها لا تبين هل يعود عدم الاستقرار لوجود جذر الوحدة أم لا، ومن ثم لابد من اختبار جذر الوحدة.

2 - فحص الاستقرارية بواسطة اختبار (ADF)

إنّ النتائج التي تم التوصل إليها من فحص استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات التابعة للتغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة (الصادرات – الواردات)للفترة (1986-2017) كانت على النحو الآتي:-

الجدول (2)

نتائج الاستقرارية بحسب اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة للفترة (1986-2017)

المتغير	المستوى			الفرق الأول		
	Prob			Prob		
	Int.	Int.+ T	Non	Int.	Int.+ T	Non
GDP	(0.5755)	(0.0421)*	(0.4975)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
EXP	(0.0312)*	(0.0107)*	(0.4299)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*
IMP	(0.1316)	(0.2020)	(0.5244)	(0.0000)*	(0.0000)*	(0.0000)*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

إنّ استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة تم فحصها باختبار (ADF) وقد تبين بأن السلاسل الزمنية للنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) (GDP) قد استقرت عند الصيغ (الحد الثابت مع اتجاه زمني) كما استقرت عند الفرق الأول عند الصيغ الثلاث (الحد الثابت – الحد الثابت مع اتجاه زمني، بدون الحد الثابت، والحد الثابت مع الاتجاه الزمني) وكما هو مبين في الجدول (2) إذ أن الاحتمالية معنوية عند (5%).

وإن السلاسل الزمنية للمتغيرات الميزان التجاري الصادرات (EXP) قد استقرت عند المستوى عند الصيغ (الحد الثابت – الحد الثابت مع اتجاه زمني) بينما استقرت الواردات (IMP) مستقرة عند الفرق الأول فقط بالصيغ الثلاث، وبذلك تصبح السلاسل الزمنية لمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات مستقرة (ساكنه) عند الفرق الأول أي ((I(1)).

وفي إطار هذا النموذج المذكور تم اختبار النموذج(3) الأنسب لتقدير العلاقة بين المتغيرات للتعبير عن العلاقة بين الصادرات والواردات كمتغيرات مستقلة، وبين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع(4).

ج – تقدير العلاقة مؤشرات التوازن الخارجي على الناتج المحلي في الأجل الطويل للفترة (1986–2017) :

– الدلالة الإحصائية للنموذج :

يشير النموذج إلى العلاقة القوية بين مؤشرات التوازن الخارجي (الصادرات والواردات) كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي كمتغير تابع حيث تبين تأثير مؤشرات التوازن الخارجي خلال الفترة (1986-2017) علي الناتج المحلي الإجمالي معنوية النموذج

(3) الجدير بالذكر : أنه تم الاختيار بين النماذج وفقاً لنتائج اختبار استقرارية البياناتADFو PP. (اختبار السكون) وذلك لتحقيق الغرض الرئيسي للدراسة.

(4) تجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد أُتخذ كمؤشر للنمو الاقتصادي للاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وقد تم الاعتماد على الأسعار الثابتة لعام 2010 في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ككل عند (F- St 0.000) وتبين أن R2 = 0.96 والذي يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات، ويعني أن المتغيرات تفسر التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 96%.

جدول 3 العلاقة بين مؤشرات التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في ليبيا في الأجل القصير

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0020	3.426447	0.096604	0.331008	GDP2010(-1)
0.0000	10.39091	0.093086	0.967245	EXPORTS
0.0001	4.807058	0.229636	1.103873	IMPORTS
0.0030	-3.272969	0.322184	-1.054497	IMPORTS(-1)
0.8942	0.134259	2.253218	0.302516	C

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

- **التفسير الاقتصادي للنموذج في الأجل الطويل :**

يتضح أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وذلك كما تشير تقديرات علاقة التكامل المشترك بالجدول رقم 5 ، كما أظهرت النتائج أن للصادرات ذات دلالة معنوية اى إن لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، أى أن عند زيادة الصادرات بنحو مليار دينار يؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.44 مليار دينار وقد تم الحصول على نتائج مماثلة في الدراسات في حين تشير نتائج إلى أن الواردات لا تسبب زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالجدول نفسه.

جدول 4 تاثير مؤشرات التوازن الخارجي على النمو الاقتصادي في ليبيا

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	8.356624	0.173015	1.445823	EXPORTS
0.8341	0.211540	0.348901	0.073806	IMPORTS
0.8931	0.135658	3.333349	0.452196	C
EC = GDP2010 - (1.4458*EXPORTS + 0.0738*IMPORTS + 0.4522)				
Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.35	2.63	10%	28.83676	F-statistic
3.87	3.1	5%	2	k
4.38	3.55	2.5%		
5	4.13	1%		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

– اختبارات تشخيص النموذج:

1- تشير إحصائية اختبار مضروب لاجرانج للارتباط الذاتي بين البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test إلى خلو المعادلة المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي:

	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:		
0.5438	Prob. F(2,24)	0.624828	F-statistic
0.4643	Prob. Chi-Square(2)	1.534252	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

2- أثبت اختبار مشكلة عدم تجانس التباين(5) Heteroskedasticity Test: ARCH أن بواقي التقدير ذات تباين متجانس:

	Heteroskedasticity Test: ARCH		
0.6946	Prob. F(1,28)	0.157389	F-statistic
0.6822	Prob. Chi-Square(1)	0.167689	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

3- كما تم اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي حيث اظهرت النتائج خلو ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

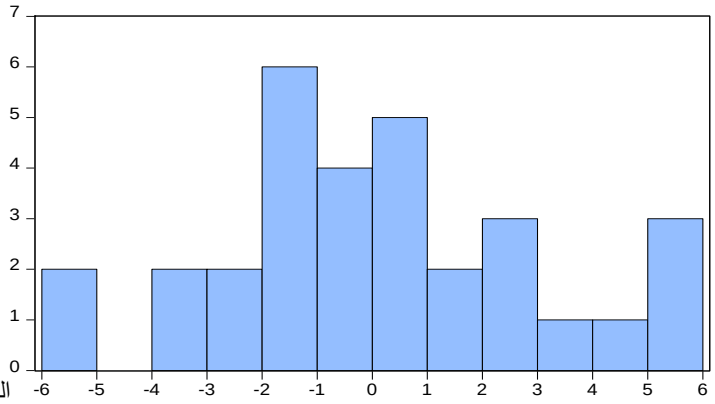

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

(5) والجدير بالذكر: أن من ضمن مواصفات النموذج الجيد أن تكون بواقي التقدير وفقاً له ذات تباين متجانس،حيث يعد من الفروض المهمة التي تسبب تحيزاً في الأخطاء المعيارية للمعلمات المقدرة ومن ثم تكون النتائج مضللة.

4- بإجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات المعادلة المقدرة باستخدام Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cumulative Sum of Squars Of Recursive Residual (CUSUMQ) حيث يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة للمعادلة كما في الشكل لإحصاء(CUSUM) و (CUSUMQ)داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% حيث وقع الشكل البياني فيما عدا بعض السنوات ويعزي ذلك للتغيرات في هيكل التوازن الخارجي.

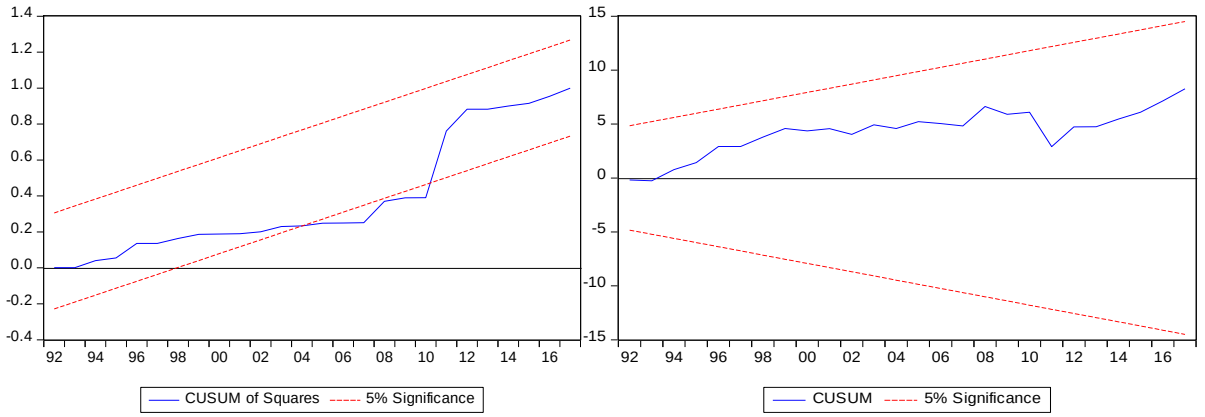

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

النتائج:

1. تبين من عرض التطورات النمو الناتج المحلى الإجمالي يتبع وإلى حد كبير التغيرات الاقتصادية والسياسية. وتتأثر كذلك الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار النفطية وذلك دليل إضافي لارتفاع وانخفاض الصادرات خلال فترة الدراسة ويعزي هذا إلى ارتفاع مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلى الإجمالي والعكس صحيح ولا يقتصر تأثير التطورات الإيجابية والسلبية التي تحددت في قطاع النفط على أثارها المباشرة في الناتج المحلى الإجمالي.
2. تؤثر مؤشرات التوازن الخارجي بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي خاصة الصادرات من السلع والخدمات، وأن مقدار الزيادة المباشرة يكون كبيراً في الناتج بفعل عمل المضاعف. وبذلك يكون اتجاه العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي موجب. وذلك ما يتفق مع النظرية الاقتصادية و الفرض الأول للدراسة القائل بان الصادرات تساهم في زيادة النمو الاقتصادي.
3. أشارت النتائج إلى أن الواردات من السلع والخدمات ليس لديه اثر على النمو الاقتصادي في الآجل الطويل.وذلك ما يتنافى مع الفرض الثاني للدراسة.بينما اتضح ان هناك علاقة معنوية في الأجل القصير.

التوصيات :

1. دفع الدولة نحو دعم عمليات الإنتاج إي زيادة الإنفاق علي القطاع الإنتاجي الذي بدورة يساهم في زيادة الصادرات من السلع والخدمات. كما توصي الدراسة بتنمية الصادرات الغير البترولية ذالك بسب تدهور أسعار النفط في الآونة الأخيرة.
2. فتح المجال أمام الصناعات الناشئة للتوجه نحو الأسواق الخارجية وتصدير منتجاتها.
3. العمل علي جذب الاستثمارات الخارجية وخصوصا في مجال التكنولوجيا المتقدمة والصناعات والتركيز علي الصناعات التي يتوفر لليبيا فيها الميزة التنافسية.
4. الاعتماد على السوق المحلية خاصة في مجال الغذاء والكساء وعدم تسويق المنتجات في شكل مواد خام وتحسين القدرات التسويقية والتنافسية للصادرات.

المراجع العربية:

- ابراهيم ،وفاء (2019) التدفقات التجارية بين مصر و دول الكوميسا"نموذج الجاذبية : مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية جامعة حلوان (20)2
- طالب ,دليلة (2015) "قياس اثر الانفتاح التجاري علي النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2012" , رسالة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان، الجزائر.
- عبدالكريم،نصر خالد، 2019، "أثر تقلبات إيرادات البترول على الموازنة العامة للدولة مع التطبيق على دولة ليبيا خلال الفترة من 2000م إلى 2017م"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة الدول العربية.
- الفاخري، محمود سعيد ، 2016، الاقتصاد القياسي ، الطبعة الأولي، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي ليبيا.
- قضية مختارة–إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي، صندوق النقد الدولي، 2006.
- مهران، حسني، بدون سنة نشر، الاقتصاد الدولي، مطبعة أكتوبر الهندسية، كلية التجارة، جامعة بنها.
- مهني، مريم عيسى ، 2016،"العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي : دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980–2010، آماراباك، المجلد 7، العدد 20، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.
- النمر، نادية سالم ، بدون سنة نشر، "التحليل الاقتصادي الكلي"، مطابع الدار الهندسية، القاهرة.

مصادر البيانات:

- مصرف ليبيا المركزي، "تطور السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا"، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، طرابلس، ليبيا.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، (طرابلس :الربع الرابع لسنة 2014)، ص62.
- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، (طرابلس: إحصاءات التجارة الخارجية،2010)، ص ص1–12.
- وزارة التخطيط، مصلحة الأحصاء والتعداد،(طرابلس: إحصاءات التجارة الخارجية،2015)، ص ص1–12.

- بيانات الأمم المتحدة WWW.UNDATA.ORG

مراجع الأجنبية :

- Bakari, S., &Mabrouki, M. (2017). Impact of exports and imports on economic growth: new evidence from Panama. *Journal of Smart Economic Growth*, *2*(1), 67-79.
- Jiying, W., Eric, N., &Adjei, B. K.(2020) IMPACT OF EXPORTS AND IMPORTS ON THE ECONOMIC GROWTH IN BURUNDI. EPRA International Journal of Economic Growth and Environmental Issues,8(2)
- Michelis, L., &Zestos, G. K. (2004). Exports, imports and GDP growth: Causal relations in six european union countries. *The journal of economic asymmetries*, *1*(2), 71-85.